عمان : الاربعاء ٢١ جماد الاول سنة ١٣٩٩ ه. الموافق ١٨ نيسان ١٩٧٩ م. العصدد ٢٥٥٦

عددمتساز

قرار رقم (٤) لسنة ٩٧٩

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٧٩/١/٣٠ رقم ت١٢٥٩/٥٢/ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة/١٣ من قانون التربية والتعليم رقم ١٦ لسنة ٩٦٤ ، وبيان ما اذا كانت تجيز عدم قبول الطالب في التعليم الثانوي اذا كان لم يتجاوز السادسة عشرة من عمره ، ام ان حكم هذه المادة ينحصر في فصـــل

وبعد الاطلاع على كتاب معالي وزير التربية والتعليم الموجه ارثيس الوزراء بتــــاريخ ٢٥/١/١٩٧٩ وتدقيق النصوص القانونية يتبين :\_

١ – ان المادة (١٣) المطاوب تفسيرها تنص على ما يلي : (لايفصل الطالب من التعايم قبل اتمامه السادسة عشرة من عمره ، ويستثنى من ذلك من كانت به لوثه او حالة صحية خاصة) .

٧ – ان كلمة (التعليم) الواردة في هذه المادة انما تنصرف الى التعليم الالزامي المبحوث عنه في المادة السابقة ٣ — ان الفقرة (أ) من المادة الثامنة من نفس القانون حسبا عدلت بالقــــانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٦ تنص على ان مرحلة التعليم الالزامية مدتها تسع سنوات ست منها ابتدائية وثلاث اعدادية .

٤ – ان المادة العاشرة حسما عدلت بالقانون المؤقت رقم ٦٦ لسنة ٩٦٦ المشار اليه تنص على مايلي ﴿ يَقْبُلُ الطالبُ في السنه الاولى من المرحلة الالزامية اذا اتم السنة السادسة من عمره في اول العامالدراسي ضمن حدو دالامكانيات). ويستفاد من المادة (١٣) المطاوب تفسيرها ان الغاية التي هدف اليها المشرع من وضعها هي منع فصل الطالب من مرحلة التمليم الاازامي قبل ان يتم السادسة عشرة من عمره اذا لم تكن به لوثه او حاله صحيه خاصة .

كما يستفاد من هذا النص ومن نص المادة العـــاشرة المدرجة اعلاه انه من الجــــائز انهاء الطالب مرحلة التعليم الاازامي بنجاح قبل ان يتم السادسة عشرة من عمره.

وحيث أن المادة/٨/ من نفس القانون اوجبت تحديد شروط قبول الطالب في المرحلة الثانوية بموجب انظمة او تعلیات تصدرها الوزارة.

وحيث انه لم يوضع بمقتضى هذه المادة نص يمنع من قبول الطالب فيالمرحلة الثانوية اذا كــــان قد انهي المرحلة الالزامية قبل ان يكمل السادسة عشرة من عمره .

فان ما ينبني على ذلك عدم جواز الامتناع عن قبول الطالب في المرحلة الثانوية <u>لمجرد انه</u> انهى مرحلـــة التعليم الالزامي لمبلان يتم السادسة عشره من عمره.

هذا مانقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره.

صدر بتاریخ ۳ ربیع الثانی سنة ۱۳۹۹ الموافق ۱۹۷۹/۳/۰.

عضومندوب وزارة التربيــــة والتعليم المستشار القانوني زئيس ديوان رئيس الديوان الخاص المستشار الفانوني التشريع اوزارةالنربيةوالتعليم في رئاسة الوزراء بتفسير ألقوانين الرئيس الاول لمحكمة موسى الساكت

مطبعة القوات المسلحة الاردنيسة